التعليم في ظل الأزمات:
كيف تعيد الأزمات المتراكمة في لبنان تشكيل مهنة التعليم

محمد حمود

CLS
40 years

٢٠٢٥

يبقى قطاع التعليم في لبنان تحت ضغط شديد في عام ٢٠٢٥، إذ يواصل الأساتذة تحمّل أعباء الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتداخلة التي تعصف بالبلاد، والتي تفاقمت أكثر بفعل تداعيات العدوان الإسرائيلي الأخير. وفي هذا السياق، يأتي استطلاع الأساتذة لعام ٢٠٢٥ الذي أجراه مركز الدراسات اللبنانية (CLS) ليُشكّل العام الرابع على التوالي من متابعة أوضاع المعلّمين منذ عام ٢٠٢٢ (حمود وشعيب، ٢٠٢٢؛ حمود، ٢٠٢٣؛ حمود وبرون، ٢٠٢٥)، موفّرًا بيانات تُظهِر تغيّرات الرواتب والمصاريف المعيشية الأساسية، وتأثير الأزمات على الحالة النفسية للمعلمين وجودة التعليم في لبنان.

شمل الاستطلاع عبر الإنترنت هذا العام ٨٢٨ أستاذًا وأستاذة من جميع المحافظات اللبنانية الثمانية ومن فئات عمرية مختلفة. بلغت نسبة الإناث منهم ٧٥٪، وأفاد ٥٩٪ أنهم يعملون في المدارس الخاصة و٤٦٪ في المدارس الرسمية. ومن بين أساتذة القطاع الرسمي، أشار ٥٦٪ إلى أنهم يعملون بدوام كامل، في حين يعمل ٤٤٪ بشكل تعاقدي.

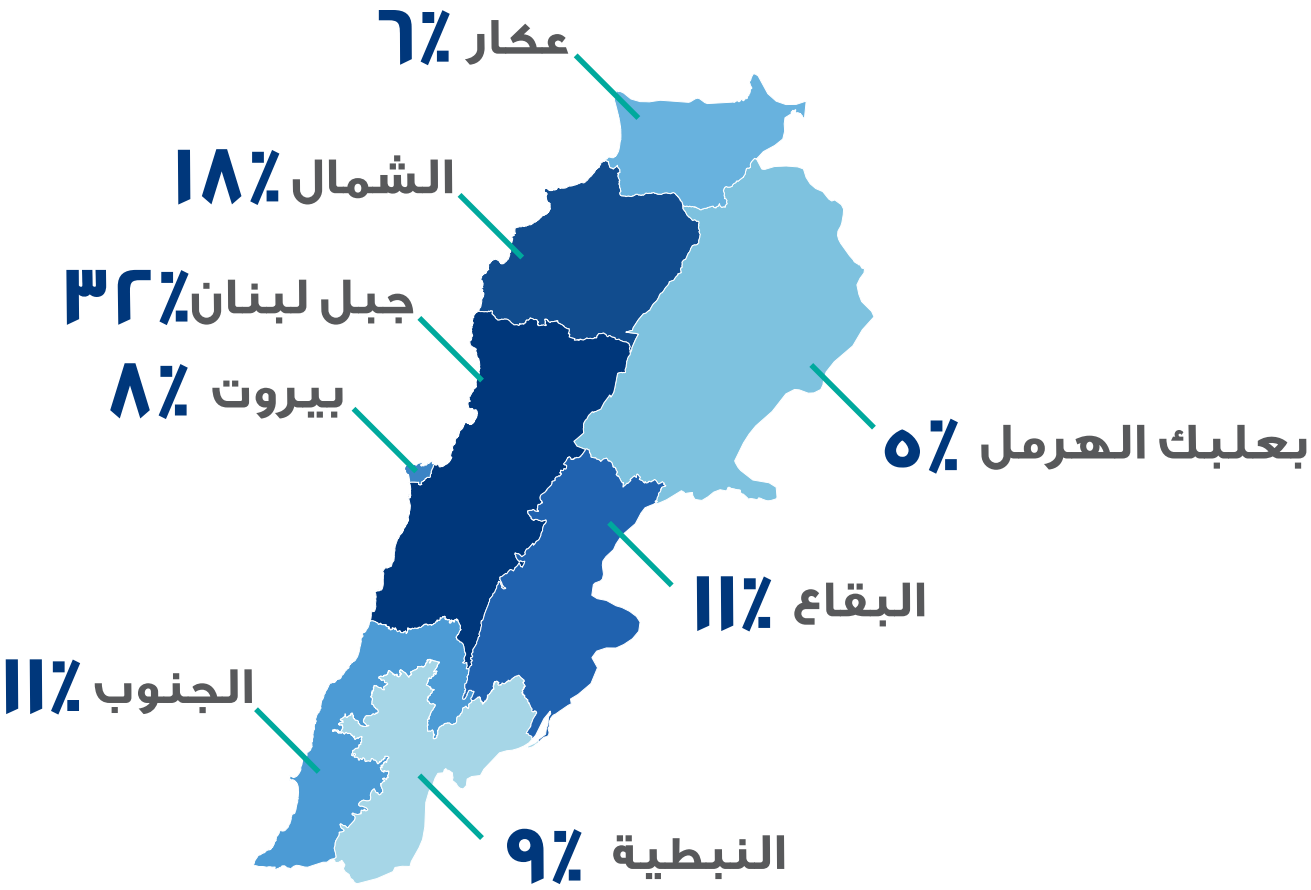

Figure ١. توزع العينة بحسب المحافظة

من الجدير بالذكر أن هذا الاستطلاع الإلكتروني يعاني من محدودية في تمثيل الفئات الأكثر هشاشة، خصوصًا المعلمين الذين يفتقرون إلى اتصال موثوق بالإنترنت أو إلى أجهزة إلكترونية مناسبة للمشاركة.

تكاليف الأساتذة المعيشية تتجاوز ١٦٧٪ من مداخيلهم الشهرية

لا تـزال آثـار الأزمـة الاقتصاديـة والماليـة الممتـدة فـي لبنـان واضحـة فـي رواتـب الأسـاتذة، إذ إنهـا وبعـد مـرور خمـس سـنوات علـى الأزمـة، لا تـزال أدنـى بكثيـر مـن مسـتواها قبـل الانهيـار، حيـن كانت تُقدّر بنحو ١,٣٠٠ دولار أميركيًا (صندوق سيدر غيت، ٢٠٢٣).

بلغ معدل المدخول الشهري للأساتذة $٧٠٠

Figure ٢. متوسط الرواتب الشهرية للأساتذة بحسب نوع التوظيف والقطاع

وبحسـب نتائـج الاسـتطلاع، بلـغ متوسـط الدخـل الشـهري للأسـتاذ فـي عـام ٢٠٢٥ نحـو ٧٠٠ دولارًا أميركيًـا، مقارنـةً بـ ١٥٩ دولارًا تـم تسـجيلها في اسـتطلاع العـام الدراسـي ٢٠٢٢–٢٠٢٣ (حمـود، ٢٠٢٣)، مـا يُشـيـر إلـى زيـادة ملحوظـة فـي مسـتوى الدخـل خلال السـنوات الأخيـرة. إلا أنّ هـذا التحسّـن يجب فهمه في سياق البيئة التضخمية في لبنان وارتفاع تكاليف المعيشة المستمر.

معدل التكاليف الشهرية

Figure ٣. متوسط النفقات المنزلية الأساسية الشهرية للأساتذة

وبحسـب التقديـرات، بلـغ متوسـط النفقـات المنزليـة الأساسـية للأسـاتذة نحـو ١,١٧٤ دولارًا أميركيًـا شـهريًا، وتشـمل تكاليـف الاتصـالات، والكهربـاء، والنقـل، والفواتيـر الطبيـة، والغـذاء، بزيـادة عـن ٨٢٧ دولارًا سُـجلت فـي اسـتطلاع العـام الدراسـي ٢٠٢٢–٢٠٢٣ (حمـود، ٢٠٢٣). ويعنـي ذلـك أن النفقات المنزليـة الأساسـية اصبحـت تشـكّل مـا يقـارب ١٦٧٪ مـن متوسـط الدخـل الشـهري للأسـاتذة فـي عـام ٢٠٢٥. وعلـى الرغـم مـن أن الفجـوة بيـن الدخـل والمصاريـف الأساسـية قـد ضاقـت قليـلًا مقارنـةً بمـا كانـت عليـه قبـل عامين، إلا أن مداخيـل الأسـاتذة لا تـزال غيـر كافيـة لتغطيـة احتياجاتهـم

الأساسية، فضلًا عن أن هذه الأرقام لا تشمل تكاليف السكن والتدفئة والتعليم والاستهلاك الشخصي.

لقد أدّت الظروف المادية الصعبة، إلى جانب غياب استراتيجية مستدامة لمعالجة احتياجات الأساتذة الأساسية، إلى حالة من الإحباط الوظيفي بين أوساط المعلمين. فقد أعرب معلّم واحد فقط من بين كل ثلاثة معلمين عن رغبته في الاستمرار في العمل في قطاع التعليم، بينما أفاد ١٢٪ بأنهم لا يرغبون في البقاء فيه، وذكر ٥٦٪ أنهم يواصلون العمل في هذا القطاع لعدم توفر بدائل وظيفية أخرى. وتعكس هذه النتائج تهديدًا جديًا لاستدامة قطاع التعليم في لبنان، ولقدرة النظام التعليمي على الاحتفاظ بكوادره التعليمية في ظل هذا الواقع المتدهور.

توقعات الأساتذة للأجور

$1,722

معدل الحد الأدنى للراتب الذي يضمن العيش الكريم والمستدام للمعلمين/ات للعام الدراسي الحالي

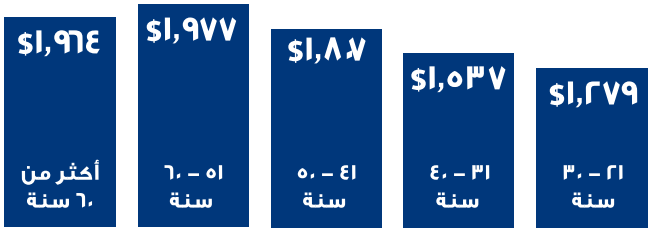

الحد الأدنى للراتب الذي يضمن العيش الكريم والمستدام للمعلمين/ات للعام الدراسي الحالي بحسب الفئة العمرية

Figure ٤. توقعات الأساتذة للحد الأدنى من الراتب الشهري الذي يضمن حياة كريمة ومستدامة، بحسب الفئة العمرية

بالإضافة إلى ذلك، عندما سُئل الأساتذة عن الحد الأدنى للراتب الشهري الذي يضمن لهم حياة كريمة ومستدامة للعام الدراسي الحالي (٢٠٢٥–٢٠٢٦)، بلغ المتوسط ١,٧٢٢ دولارًا أميركيًا. ويُظهر ذلك ارتفاعًا مقارنةً بـ ١,٢٠٣ دولارات تم تسجيلها خلال العام الدراسي ٢٠٢٣–٢٠٢٤، ما يعكس الزيادة المستمرة في تكاليف المعيشة وتفاقم الضغوط المالية التي تواجهها الأسر اللبنانية. وقد تفاوتت هذه التقديرات بين الفئات العمرية، مما يعكس اختلاف التصورات حول تكاليف المعيشة ومسؤوليات الأسرة. ومع ذلك، فإن الفجوة الكبيرة بين هذا الحد الأدنى التقديري الذي حدّده الأساتذة ومتوسط دخلهم الفعلي تُبرز الحاجة الملحّة إلى الاستجابة لمطالبهم الاقتصادية من أجل ضمان استمرارية العام الدراسي والحدّ من تزايد خروج المعلمين من قطاع التعليم.

تأثير العدوان الإسرائيلي الأخير على نزوح الأساتذة وتغيّر أماكن العمل

أفاد ما يقارب ثلاثة من كل عشرة أساتذة بأنهم يقيمون في مناطق تأثرت مباشرة بالعدوان الإسرائيلي الأخير. وقد كان النزوح واسع النطاق بين هؤلاء الأساتذة وأسرهم، حيث أشار ٧٧٪ منهم إلى أنهم اضطروا إلى مغادرة منازلهم بسبب العدوان. ومن بين النازحين، عاد ٧٦٪ في وقت لاحق إلى منازلهم. وعلى الرغم من هذه الاضطرابات، واصل ٨٤٪ من الأساتذة الذين

أفادوا بتعرّضهم للنزوح خلال العدوان العمل في المدارس نفسها التي كانوا يعملون فيها قبل العدوان، في حين ذكر ١٦٪ أنهم انتقلوا إلى مدارس أخرى. ومن بين الذين غيّروا أماكن عملهم، أشار أربعة من كل عشرة إلى أن أسبابهم كانت مالية تتعلق بالراتب أو تكاليف النقل، بينما ذكر ١٢٪ أنهم اضطروا للانتقال بسبب تدمير منازلهم خلال العدوان، في حين أشار ١٢٪ آخرون إلى أن انتقالهم الى مدارس أخرى جاء نتيجة للمخاوف الأمنية المستمرة.

تأثير الأزمات المتراكمة على المعلّمين والنظام التعليمي

تكشف نتائج الدراسة عن التأثيرات العميقة للأزمات المتراكمة في لبنان على الحالة النفسية والأداء المهني للأساتذة، وكذلك على جودة التعليم بشكل عام. وتُظهر الردود الواردة في الجدول أدناه انتشار شعور واسع بالإحباط والضغط النفسي وتراجع جودة التعليم في المدارس الرسمية والخاصة على حدّ سواء.

أثر الأزمات المتراكمة على	إيجابي	سلبي	لا تأثير	لا اعلم
حافزك للعمل	٧٪	٧٨٪	٩٪	٦٪
وضعك النفسي	١٠٪	٧٢٪	٨٪	٩٪
علاقتك بالطلاب	٥٩٪	٦٪	٣٢٪	٣٪
آدائك في التعليم	٣٩٪	٢٠٪	٣٤٪	٧٪
أداء الطلاب الأكاديمي	٢٨٪	٤٨٪	١٥٪	٨٪
جودة التعليم في المدرسة الرسمية	١٨٪	٤٠٪	١٠٪	٣٣٪
جودة التعليم في المدرسة الخاصة	٣٦٪	٢٥٪	١٨٪	٢٢٪

على سبيل المثال، أفاد ٧٨٪ من الأساتذة بأن حافزهم للعمل قد تأثر بشكل سلبي، وهو ما قد يكون نتيجة لانهيار الأجور الحقيقية وغياب الدعم المؤسسي. وبالمثل، وصف ٧٢٪ من المشاركين تأثير الأزمات على صحتهم النفسية بأنه سلبي، في انعكاس مباشر للأعباء الاقتصادية والاجتماعية الممتدة وحالة عدم الاستقرار المهني. ويُظهر هذا الترابط الوثيق بين انخفاض الحافز وتدهور الحالة النفسية كيف أن التعرّض المستمر لظروف الأزمات يؤدّي إلى تراجع القدرات النفسية والمهنية لدى المعلّمين.

في المقابل، تظل العلاقة مع الطلاب أحد الجوانب الأكثر صمودًا، إذ اعتبر ٥٩٪ من الأساتذة أن هذه العلاقة تأثرت إيجابًا، بينما رأى ٣٢٪ أنها لم تتغيّر. ويُشير هذا الثبات النسبي إلى أن كثيرًا من المعلّمين، رغم هشاشة الأطر المؤسسية، ما زالوا يشكّلون مصدر دافع واستقرار نفسي لطلابهم من خلال تفاعلهم اليومي معهم.

أما فيما يخص الأداء المهني، فتبدو النتائج أكثر توازنًا؛ إذ أفاد ٣٩٪ من الأساتذة بأن أدائهم تأثّر إيجابًا، مقابل ٣٤٪ لم يلحظوا أي تغيير، و٢٠٪ رأوا أن أداءهم تأثّر بشكل سلبي. غير أن تصوّراتهم بشأن أداء الطلاب الأكاديمي كانت أقل تفاؤلًا، حيث اعتبر ٤٨٪ أن أداء الطلاب تراجع و١٥٪ فقط لم يلاحظوا تغييرًا. وتشير هذه الفجوة إلى أنه على الرغم من سعي الأساتذة للحفاظ على جودة التعليم، فإن الآثار السلبية الملحوظة على أداء الطلاب الأكاديمي قد تكون ناتجة عن الانقطاعات المتكررة في التعليم والتراكم المستمر في فجوات التعلم

التي تم تحديدها في دراساتنا السابقة (شاهين وآخرون، ٢٠٢٤؛ حمود وبرون، ٢٠٢٥).

وفيما يتعلق بجودة التعليم، أشار المعلّمون إلى أن المدارس الرسمية كانت الأكثر تأثّرًا بالأزمات، حيث أفاد ٤٠٪ بأن التأثير كان سلبيًا مقارنةً بـ٢٥٪ فقط في المدارس الخاصة. وفي هذا السياق، أثار قرار وزارة التربية بخفض أيام التعليم في المدارس الرسمية إلى أربعة أيام أسبوعيًا خلال العام الدراسي الحالي ردود فعل متباينة. فقد أبدى ٦٥٪ من أساتذة المدارس الرسمية تأييدهم للقرار، بشكل أساسي لتقليل تكاليف النقل (٥٩٪) وللسماح لهم بممارسة عمل إضافي خلال العام الدراسي (٤٤٪). في المقابل، عارض ٣٠٪ هذا القرار لأسباب تتعلّق بانخفاض عدد ساعات التعليم (٥٧٪)، وصعوبة تعويض الفاقد التعليمي (٥٥٪)، وخفض الرواتب (١٨٪)، خصوصًا لدى المعلّمين المتعاقدين الذين يتقاضون أجورهم على أساس الساعة.

ويُبرز هذا الانقسام معضلة سياسية حقيقية، إذ إن الإجراءات الهادفة إلى التخفيف من الضغوط المالية الفورية على القطاع العام قد تؤدّي في الوقت نفسه إلى تعميق الفاقد التعلّمي لدى الطلاب وزيادة الأعباء الاقتصادية على الأساتذة المتعاقدين. ومن دون إطلاق برامج تعويضية فعّالة وآليات أكثر كفاءة لإدارة الوقت التعليمي في الصفوف، قد تُفاقم هذه الإجراءات من تدهور جودة التعليم ومن هشاشة الوضع المعيشي للمعلمين. وبوجه خاص، يُعدّ الأساتذة المتعاقدون الذين يتقاضون أجورهم بالساعة الأكثر تأثّرًا بقرار الوزارة، نظرًا لاعتمادهم على الأجر اليومي، مما يُنذر بتوسيع الفجوات داخل الجسم التعليمي مقارنةً بالفئات الأخرى من المعلّمين.

في المجمل، تُظهر نتائج هذا العام أن قطاع التعليم في لبنان لا يزال يرزح تحت وطأة هشاشة مستمرة، حيث تستمر الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية المتداخلة في تقويض معنويات المعلّمين واستقرارهم النفسي والمهني، وفي الإضرار بجودة التعليم عمومًا. ومع ذلك، يواصل المعلّمون إظهار التزامٍ تجاه طلابهم، ويسعون جاهدين للحفاظ على استمرارية التعلّم وترسيخ شعورٍ بالاستقرار رغم الظروف الصعبة التي تمرّ بها البلاد. ومن ثمّ، فإن أي مسار جاد للتعافي يجب أن يتجاوز الحلول المالية الآنية ليشمل إصلاحًا مؤسسيًا مستدامًا ونُظُم دعم نفسي اجتماعي شاملة تعيد للأساتذة استقرارهم النفسي وتحفظ كرامتهم المهنية وتُعزّز قدرتهم على مواصلة العملية التعليمية في ظل حالة عدم اليقين المستمرة.

حول ERICC

تم إجراء هذا الاستطلاع وجمع البيانات كجزء من برنامج الأبحاث التعاوني ERICC، الذي يهدف إلى بناء قاعدة متماسكة وقوية من الأدلة البحثية الصارمة لإرشاد السياسات والممارسات التعليمية، بهدف تحسين التعلّم والرفاه للأطفال في مناطق النزاع والأزمات، والمساهمة في بناء مجتمعات أكثر سلامًا وعدلاً ومساواة. يقود البرنامج اللجنة الدولية للإنقاذ (IRC) بالشراكة الأكاديمية مع كلية التربية والمجتمع في جامعة كلية لندن (UCL IOE)، ويضم شركاء خبراء من بينهم: مركز الدراسات اللبنانية، مؤسسة التراث المشترك، فورسيير للاستشارات، معهد التنمية الخارجية (ODI)، عثمان للاستشارات، إدارة السياسات في أكسفورد، ومؤسسة الملكة رانيا. ويحظى ERICC بدعم من مكتب الكومنولث والتنمية البريطاني (FCDO).

إخلاء المسؤولية

تم تمويل هذا العمل من قبل برنامج التنمية الدولية التابع للحكومة البريطانية. الآراء والتفسيرات والاستنتاجات الواردة هنا تعبر بالكامل عن وجهة نظر المؤلف/المؤلفين، ولا تعكس بالضرورة آراء برنامج ERICC، أو المؤسسات التي ينتمي إليها المؤلفون، أو السياسات الرسمية للحكومة البريطانية. تعود حقوق النشر إلى مؤلف الورقة، إلا أن المؤلفين، بموجب عقود ERICC، قد منحوا الإذن بالاستخدام غير التجاري للملكية الفكرية لبرنامج الأبحاث ERICC، وبالتالي للجهة الممولة.

المراجع

Chahine, N., Hammoud, M., & Shuayb, M. (2024). The Impact of the Multiple Crises on Learning Loss Among Tenth-Grade Students in Lebanese Public Schools. Centre for Lebanese Studies.

Common Ground Fund. (2023). Lebanon's education crisis: A call for action. CG Fund.

Hammoud, M. (2023). Children in Lebanon are at risk of loosing another academic year: a survey of the persisting challenges facing students, parents, and teachers in Lebanon. Centre for Lebanese Studies.

Hammoud, M., Shuayb, M. (2022). Children in Lebanon Cannot Afford to Lose Another Academic year. Centre for Lebanese Studies.

Hammoud, M., Brun, C. (2025). Education and Crises. The cost of delayed recovery in Lebanon. ERICC report, ERICC and Centre for Lebanese Studies.